

Distr.: General
21 July 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

٢٠١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

الحدث الرفيع المستوى: بناء المرونة الاقتصادية لأضعف الجهات

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- تداول فريق رفيع المستوى مؤلف من وزراء ورؤساء وكالات ومشاركين من القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، بشأن الأسباب الجذرية لأوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وأهمية بناء المرونة الاقتصادية لمواجهة التحديات ذات الصلة. وكان من بين الأسئلة المحددة التي تناولها الحدث الرفيع المستوى ما يلي:

- (أ) ما هي العوامل المسؤولة عن زيادة ضعف الاقتصادات في الأوقات الأخيرة؟
- (ب) كيف يمكن للاقتصادات أن تبني المرونة إزاء الصدمات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- (ج) كيف يمكن للبلدان النامية أن تعزز الإدماج الجنساني وتحد من عدم المساواة في بيئة عالمية سريعة التدهور؟
- (د) ما هي الأدوات والصكوك اللازمة للحد من مخاطر الكوارث في الاقتصادات الضعيفة؟
- (هـ) ما هي الروابط بين السلام والأمن وبناء المرونة؟

٢- وركزت مناقشات ثرية ومثيرة للتفكير على المسائل السياسية والتشغيلية الرئيسية، ومنها السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تلبية احتياجات الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء والأطفال والمسنون. وكان هناك توافق في الآراء بين المشاركين في حلقة النقاش على السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة الأسباب الجذرية للصدمات المتعددة، الآثار المترتبة عليها، والإجراءات

GE.16-12693(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 6 1 2 6 9 3 *

اللازمة لتخفيف هذه الآثار، بسبل منها بناء المرونة الاقتصادية، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي والآليات أو الصكوك ذات الصلة.

٣- وفيما يتعلق بأسباب وآثار الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للضعفاء والأكثر ضعفاً، أثار المشاركون في حلقة النقاش العديد من القضايا الحرجة، بما في ذلك ما يلي: التفاوتات في الدخل والفرص، بما في ذلك الثغرة التكنولوجية أو الفجوة الرقمية بين البلدان ودخلها؛ وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والأصول الإنتاجية؛ والفساد والفقر المعمم؛ وغياب فرص العمل اللائق؛ والعجز عن التعبير وعن التأثير في صنع القرارات السياسية؛ وعدم المساواة بين الجنسين ومقاومة تمكين المرأة؛ والصراعات الأهلية والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي التي تنطوي - مجتمعة أو منعزلة - على مخاطر وأوجه ضعف وعدم يقين متأصلة. وعلاوة على ذلك، أشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أن تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛ وعدم الاستقرار وتقلبات أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية العالمية؛ والإفراط في الاعتماد على تصدير عدد محدود من السلع الأساسية الأولية؛ وعدم كفاءة الإدارة الاقتصادية (وطنيًا ودوليًا) كلها عوامل لها نفس القدر من المسؤولية في حدوث الصدمات الخارجية وفي أوجه الضعف وعدم اليقين التي يعاني منها الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية. فعلى سبيل المثال، أسهمت الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة في ضعف البلدان النامية إزاء الصدمات الخارجية. وأبرزت الأزمة أيضاً الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه سياسات الاقتصاد الكلي، سواء في التعامل مع هذه الصدمات أو في إيجاد الظروف الملائمة لنمو اقتصادي مرن وقوي ومستدام. وبالمثل، تسهم أزمات الصحة العامة وحالات الجفاف والفيضانات والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية الناتجة عن تغير المناخ بالقدر نفسه في تقويض الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي وتفاقم المخاطر وأوجه الضعف وعدم اليقين. وتؤثر المخاطر وأوجه عدم اليقين أيضاً في قدرة البلدان والمجتمعات المحلية على بناء قدراتها الإنتاجية، وتحويل اقتصاداتها، وبناء الهياكل الأساسية المادية، مع عواقب وخيمة على الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً مثل أهداف التنمية المستدامة.

٤- وفيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات المعتمدة على الصعيد المجتمعي والوطني والعالمي، هناك فهم مؤداه أنه لا يوجد إطار أو مخطط وحيد يصلح لجميع البلدان أو المجتمعات المحلية لمعالجة أوجه الضعف وبناء المرونة الاقتصادية بطريقة فعالة. بيد أن خيارات وإجراءات السياسة العامة الواسعة يمكن أن تشمل ما يلي:

(أ) تلبية الحاجة إلى بناء حواجز واقية (شبكات أمان اجتماعي) أكثر فعالية من أجل حماية أضعف شرائح المجتمع، مثل النساء والأطفال؛

(ب) تنفيذ سياسات واستراتيجيات سليمة من أجل نمو اقتصادي واسع النطاق وشامل للجميع؛

- (ج) بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي من خلال التصنيع، بما في ذلك تنويع السلع الأساسية وإضافة القيمة؛
- (د) تطوير نظم وآليات للتخفيف من أثر الصدمات على الفقراء من أشخاص وجماعات محلية، مع التركيز على المجتمعات المحلية الزراعية؛
- (هـ) الاستمرار في تحسين الإنتاجية الزراعية وتوسيع الخدمات الريفية غير الزراعية والتعامل مع آثار تغير المناخ؛
- (و) تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- (ز) إيجاد فرص العمل اللائق، خاصة للشباب؛

(ح) إيجاد اتساق أفضل بين القواعد والنظم الدولية في مجال التجارة والاستثمار والتمويل من جهة والسياسات والاستراتيجيات المحلية من جهة أخرى، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

٥- وبالإضافة إلى ذلك، تكتسي معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للجميع عن طريق التعامل مع التفاوت في الدخل، وتحسين فرص الحصول على التمويل وخدمات اجتماعية أخرى من قبيل الصحة والمرافق الصحية والتعليم وبناء الهياكل الأساسية المادية والتكنولوجية، فضلاً عن المؤسسات، أهمية حاسمة للتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للضعف. وتكتسي الدولة والمؤسسات الاجتماعية (مثل الإدارات العامة والمؤسسات القانونية وتوفير الخدمات العامة) التي تلي احتياجات الفقراء هي أيضاً نفس القدر من الأهمية في الحد من الضعف الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

٦- ولا بد أن تتضمن مواضيع السياسة العامة الإضافية الرامية إلى الحد من التأثير بالصدمات الاقتصادية إجراءات ضد الكوارث الطبيعية وسوء الصحة والإعاقة والعنف الجنساني، وهي تكتسي أهمية رئيسية لتنمية رأس المال البشري وإتاحة الفرص. ولا بد أن تنطوي السياسات والاستراتيجيات العامة الرامية إلى الحد من أوجه الضعف وبناء المرونة الاقتصادية على جلب الهياكل الأساسية والمعارف إلى المناطق الفقيرة - الريفية والحضرية على السواء - لمواجهة فساد الأصول والفقير المدقع، بما في ذلك على الصعيد المحلي والإقليمي ودون الإقليمي؛ ووضع أساس سياسي وقانوني للتنمية الشاملة للجميع؛ وإنشاء إدارات عامة تشجع النمو والإنصاف؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين.

٧- وأجمع المشاركون الرأي على أن المخاطر وأوجه الضعف ليست ساكنة بل هي دينامية، ومن ثم يصعب التنبؤ بالنتائج أو تحديد المحددات الرئيسية تحديداً كميّاً دقيقاً. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن القدرة على درء الآثار المدمرة الأكثر عمقاً والأوسع نطاقاً للصدمات، الاقتصادية أو السياسية أو البيئية، تختلف من بلد لآخر. ويتوقف ذلك على درجة المرونة

الاقتصادية الإجمالية، والموارد البشرية والقدرات المؤسسية، والسياسات والاستراتيجيات المتبعة مع أخذ هذه الأهداف في الاعتبار. ويتطلب بناء المرونة الاقتصادية سياسات واستراتيجيات شاملة للجميع، فضلاً عن مجموعة من النهج المؤسسية والتشاركية، كأساس لتنمية شاملة وواسعة النطاق تمكن جميع المواطنين وتضمن المساواة بين الجنسين، وتقلص أوجه التفاوت في الدخل وفي الفرص، وتساعد في بناء الأصول الإنتاجية لشرائح المجتمع الفقيرة والضعيفة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تسهم تدابير الدعم الدولي من قبيل الوصول إلى الأسواق؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي؛ وتقديم المساعدة التقنية؛ ونقل التكنولوجيا في بناء المرونة الاقتصادية للبلدان وللمجتمعات المحلية في البلدان النامية.

٨- وشجع المشاركون حكومات البلدان النامية على أن تضع، في إطار شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، آليات وسياسات واستراتيجيات تأخذ في الاعتبار أوجه الضعف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية لمواطنيها. وينبغي أن تشمل هذه السياسات والاستراتيجيات إصلاحات مؤسسية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي لصالح الفقراء، وتعبئة الموارد المحلية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، كما ينبغي أن تساعد على إنفاذ المساءلة في مجال التسيير الاقتصادي والإدارة.